

لا دليل على احصاء الاعيان والاستدلال بان الحدوث انه  
المباين فيمتاز عنه بقدر ان فيكون التركيب شي ان الاشياء في العوض  
سواء السلبية لا يستلزم التركيب على ان يكون ان يمتاز بتعيين عدتي  
كما هو مذهب المشككين فلا يلزم التركيب لان ادلة وجود الجزرات  
غير قائمة كدلائلها مما سبق انفا وضمتها ما يقال مالا دليل عليه بحسب  
والاجاز ان يكون بحسب تصانيفه لا يراه وان منسطة وبها  
عنه بان الدليل ملازم للدلول وانما الملامم لا يستلزم انتفاء الازم  
على ان عدم الدليل في نفس الامر وعدم عندك لا يفيد وعدم حضور  
الجهان الشريعة معلوم كالم بالبراهنة لانه لا دليل عليه حدوث  
الاعراض حدوث سائر الاعراض في وقت البعض دليل وصدور الآفر  
مدلول فلا يتصور عدم المطلق برهانه ان المطلق كما هو جرفي ضمن  
كل جرفي له بديهة فيما خذ من تلك الختبية حكمه كذلك يوجد في ضمن جميع الجزرات  
التي لا بد من اها في افعالها ايضا حكمها والاشكاله في انصاف المطلق باقتضا بلات  
بجسبيات وايضا الوجود ما ذكره لزم ان لا يصفه نعم الجبان بعلوم التتابع  
والاصوب ان يجاب تنبأ ان الجزرات سائر على برهان القطيع بشكلا

ابن خضيه بالذكر ان الكلام في الاجسام والام وما يشتمل على الخدم  
اذ لو كان جائز الوجود وكان في جملة العالم ان قلت الصفة وكذا صحيح  
الذات والصفة مما يجوز وجوده في جملة العالم قلت هذا لا يفرق بالما فيه  
في تسليم الخدمي وكما ساق في الجزر المبدأ لكن يراد ان يقال يجوز ان لا يكون  
في جملة العالم الذي ثبت وجوده وصدوره فيصالح عن ذلك العالم وما  
له وجه الحدوث على الحدوث بالذات مما لا يساعده كلام الشارع ما يصح  
على ان علامته ولبلائها وجود المبدأ في الشيء لا بد ان علامته لا يكون حيداً  
ومدلولها اذ لا يكون من العالم فيلزم التناقض وفيه من هذا ما يقال  
الاول طريقة الحدوث والثاني طريقة الامكان وهو الوجه  
في غير اقتضائهما بطلان التسلسل بطلان التسلسل اقامة دليلين بطلان  
فالتسلسل باحد ادلة بطلانه اقتضائهما بطلان فلا يراد ان الاقتضار  
غير الاستدلال وفي قوله بطلان التسلسل دون بطلانه اشارة الى ان  
وليس كذلك لا يخفى عليك ان ثبوت الواجب يتم في خروج الصفة  
في التسلسل واما الانقطاع فبضم مقدم ما هو جرح ان يقال ذلك لا يلزم  
لا بد ان يكون علامة البعض وذلك البعض طرف التسلسل والايدي كون